

عقد عمل محدد المدة

إنه في يوم _____ الموافق / _____ ميلادية تحرر هذا العقد بين كل من :-
_____ و مقرها _____ أولاً : شركة
ويبلغها في التوقيع على هذا العقد:- السيد /
بصفته /

ثانياً : السيد / المقيم في :
بطاقة قومي رقم : بتاريخ : / /
صادر من : والحاصل علي مؤهل : سنة التخرج : / /

تمہارے
طرف ثانی

الشركة الطرف الأول من الشركات المتخصصة في تصنيع عدادات قياس الطاقة الكهربائية، وسعياً منها في تحقيق أعلى معدلات النمو والقدم وأيماناً منها بأن ذلك يستوجب عليها الاستعانة بالكوادر المتخصصة، لذلك فإنها وضعت خطة لاستقدام أفضل العناصر البشرية المتخصصة للعمل لديها.

ورغبة من الطرف الثاني للانضمام إلى أسرة الشركة الطرف الأول بما يحقق النفع للطرفين في التعاقد، لذا فقد اتفق الطرفان على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد يكمله ويفسره عند المقتضى .

البند الثاني

يعهد الطرف الثاني بالعمل لدى الشركة الطرف الأول وتحت إدارتها وإشرافها في وظيفة
سواء بمقر الشركة المذكور بعالية أو بأحد فروعها أو الجهات المتعاقد معها حالياً أو مستقبلاً، كما يلتزم الطرف الثاني بأية أعمال تسند إليه غير العمل المتفق عليه طالما أن هذا لا يتربت عليه أي تعديل في الأجر المتفق عليه بين الطرفين و ذلك طبقاً لظروف ومصلحة العمل.

البند الثالث

تنلزم الشركة الطرف الأول بأن تؤدى للطرف الثاني مقابل عمله أجرًا شهريًا قدرة (.....)
فقط "غير" وهذا بخلاف البدلات التي يقررها رب العمل بناء
على السياسة الداخلية لرب العمل، ويتم صرف الراتب بالعملة المصرية خلال الخمسة أيام الأولى من الشهر التالي للشهر المستحق عنه بعد
استقطاع كافة الضرائب والتأمينات المستحقة على أجر الطرف الثاني طبقاً للقوانين المعمول بها واللوائح المعتمدة بالشركة .
• يتم زيادة الراتب طبقاً لما ينص عليه قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ واللوائح المعمول بها بالشركة .

البند الرابع

- أتفق الطرفان على أن هذا العقد محدد المدة ويسري لمدة تبدأ من / / وتنتهي في / / وينتهي العقد بانتهاء منته ، وقد اتفقا صراحة على ان المدة المذكورة تجدد تلقائياً لمدد اخرى مماثلة ما لم يخطر أى من الطرفين الطرف الآخر برغبته فى عدم التجديد قبل انتهاء مدة العقد بشهر وتعد فترة الثلاثة شهور الأولى فترة اختبار يكون للطرف الأول خاللها الحق فى إنهاء هذا العقد دون موافقة الطرف الثاني أو إخطاره بذلك و لا يحق للطرف الثاني المطالبة بأى مكافأة أو تعويضات.
 - يلتزم الطرف الثاني بعدم مزاولة أى نشاط أو تجارة مع الشركة أو أى نشاط مماثل من خلال الأقارب من الدرجة الأولى حتى الدرجة الثالثة
 - يلتزم الطرف الثاني بان يعمل لدى الشركة (الطرف الاول) طوال مدة التعاقد فإذا قام الطرف الثاني بترك العمل قبل انتهاء المدة المذكورة فان ذلك يعد من قبيل الفسخ المستوجب المسئولية التعاقدية وما يترب على ذلك من الحق فى التعويض بمبلغ يعادل راتب شهرين عن اخر راتب تقاضاه الطرف الثاني من الطرف الاول وهو تعويض اتفاقي لا يخضع لرقابة القضاء وبعد من قبيل ترك العمل المستوجب للمسئولية والتعويض قيام الطرف الثاني بالغياب عن العمل بدون اذن او عذر قانوني مقبول سعيا لاجبار الشركة الطرف الاول لإنهاء العقد.
 - يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة ما تكبدته الشركة الطرف الأول من نفقات فى سبيل اعداده وتنمية قدراته العلمية وفقا لما هو ثابت باقرار التدريب الموقع منه وذلك في حالة رغبته في ترك العمل قبل مضى المدة المذكورة في إقرار التدريب ، وهذا المبلغ يعد ديناً مستحفاً في ذمة الطرف الثاني، لا يسقط إلا بلواء أو بانقضاء المدة المذكورة بالاقرار .

البند الخامس

- ٠. يلتزم الطرف الثاني بسياسة الشركة في المحافظة على سرية خصوصية الدخل الشخصي وذلك بعدم البوح بأي مستحقات تصرف له من الشركة والحفاظ على سريتها خلال فترة خدمته.
- ٠. يلتزم الطرف الثاني بأن يكرس كل وقته وجهه من أجل تأدية العمل المكلف به على الوجه الأكمل بما يتفق ومصلحة العمل وفي حالة عدم تأدية عمله بالصورة التي تحقق الهدف المطلوب منه طبقاً للمهام المكلف بها يعتبر ذلك ثبوت بعدم كفاءة من الطرف الثاني تستوجب إنهاء هذا العقد من قبل صاحب العمل وذلك طبقاً لقانون العمل واللوائح المعتمدة لبيانو هذا العقد.
- ٠. يلتزم الطرف الثاني بالتعليمات والقرارات التي تصدر من إدارة الشركة أو من رؤسائه أو من له الحق في الإشراف على أعماله.
- ٠. الحفاظ على أموال الشركة والمنشأة والمنقولات وخاصة ما يعهد إليه من أجهزة أو أدوات أو آلات تستوجبها طبيعة عمله.
- ٠. يلتزم الطرف الثاني بالامتناع عن الالتحاق بالعمل لدى الغير أو إفشاء الأسرار لأى جهة مناسبة أو يتعارض مصالحها مع مصالح الشركة الطرف الأول.
- ٠. يلتزم الطرف الثاني بالامتناع تماماً عن قبول أي هدايا أو مقابل مادي نظير القيام بأي من الأعمال المكلف بها.

البند السادس

يعهد الطرف الثاني بأن يقدم للطرف الأول قبل التوقيع على هذا العقد كافة المستندات ومسوغات التعيين الرسمية المطلوبة ، كما يقر بكامل مسؤوليته عن صحة البيانات والمعلومات والمعلومات المقمرة منه للطرف الأول وبعد الإخفاق في تقديم أي بيانات أو مستندات مزورة أو تحتوي على بيانات غير صحيحة أو عدم التزامه بأى التزام من الالتزامات الواردة بالبند الخامس من هذا العقد، وكذلك عدم إبلاغ الطرف الأول بأى تغيير في هذه البيانات خلال ١٥ يوم من حدوث التغيير سبب يستلزم إنهاء وفسخ العقد فوراً.

البند السابع

تحدد ساعات العمل الأسبوعية بالشركة طبقاً لما نص عليه قانون العمل المصري رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ ، وذلك مع عدم الإخلال بحق الشركة في إجراء أي تعديلات في مواقيت ساعات العمل المحددة في النظام الداخلي للشركة على ألا تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً.

البند الثامن

تعد أحكام عقد العمل الواردة بقانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ وقوانين التأمينات الاجتماعية والقرارات الوزارية المنفذة له وكذا لوائح الشركة والقرارات والتعليمات التي تصدرها لتنظيم العمل جزء لا يتجزأ من أحكام هذا العقد وبعد مخالفه الطرف الثاني لما ذكر سالفاً من الموجبات الفاسخة للعقد ولا يترتب عليه إنشاء أي حق للطرف الثاني سواء في الحال أو المستقبل .

البند التاسع

تحصن محكم الجيزة على اختلاف درجاتها بأى نزاع قد ينشأ عن تنفيذ هذا العقد أو تفسير بند من بنوده.

البند العاشر

تحرر هذا العقد من أربع نسخ لكل طرف نسخة للعمل بموجبها على أن تودع النسخة الثالثة بمكتب التأمينات الاجتماعية المختص والنسخة الرابعة بالجهة الإدارية المختصة.

.....
الطرف الثاني:
.....
الطرف الأول: